نحو نظرية اللاقطبية في النظام الدولي: مقاربة جديدة لدراسة التحول في النظام الدولي

د. رباحي أمينة

أستاذة محاضرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 3

ملخص-تتجه العلاقات الدولية نحو نظام دولي لاقطبي، حيث لا تسيطر دولة واحدة أو دولتان أو عدة دول متساوية القوة، بل مراكز عديدة ستلعب دورا في تحديد معالم النظام الدولي عكس النظام الدولي التعددي الذي يضم مجموعة من الأقطاب الدولية مع تمركز القوة بينها. فلا تتأهل الدولة لوضع القوة القطبية إلا إذا حققت نقاطا جيدة في مكونات القوة أو ما نسميه "توازن القوة"، والعلاقة بين الأقطاب المشكلة لهذا النظام تقوم على أساس "توازن القوى"، أما النظام الدولي اللاقطبي فيتميز بعدد كبير من المراكز يتقاسمون القوة أي أنه لا أحد يحقق شروط القطب. والقيادة العالمية ترتكز على مفهوم القوة النسبية التي تتسم بالتعددية والتشاركية أو تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينها وتقوم القوة العظمى بدور القائد بالتعاون مع دول أخرى ومراكز أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية.

الكلمات المفتاحية:
اللاقطبية-النظام الدولي- التنظير في العلاقات الدولية-الفواعل الدولية- التحول.

Abstract-" The principal characteristic of twenty-first- century international relations is turning out to be nonpolarity : a world dominated not by one or two or even several states but rather by dozens of actors... in contrast to multipolarity system which involves several distinct poles or concentrations of power, a nonpolar international system is characterized by numerous centres with meaningful power."

"Richard N. Haas, "The age of Nonpolarity

مـقدمـة

"الخاصية الرئيسية للعلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين أنها تتجه نحو نظام لاقطبي(*) فالقوة موزعة بين مجموعة كبيرة من الفواعل إلى جانب مجموعة من الدول." (1) إن معالم ومتغيرات المرحلة الراهنة تدل على تحول في أدوار اللاعبين في العلاقات الدولية، وستكون الأقطاب الفاعلة أحلافا مؤقتة وليست دولا قطرية، لأن التعقيدات الكبيرة في المجتمع الدولي جعلت من المستحيل قيادة العالم من طرف دولة قطرية واحدة.

والمقصود بعملية التحول تلك التغيرات التي تصاحب عملية انتقال الأوضاع والأبنية والتفاعلات والقيم والتصورات على مستوى الأفراد والجماعات، وعلى مستوى الدول والنسق العالمي، والانتقال يكون مغايرا في الكم والنوع.

وتكمن المشكلة المركزية في دراسة التغير في أنه ظاهرة عامة، بمعنى أنه يحدث في كل الظواهر الطبيعية والاجتماعية، ولكنه في أغلب الأحيان يأخذ طابع التذبذب المحدود والمرغوب فيه. ومن هنا يصبح من الضروري التمييز في أنماط التغيير بين تغير جوهري أو هامشي، مع الأخذ في الاعتبار أن التغير يحدث نتيجة الطاقة الناجمة عن عملية تفاعل الأطراف، بمعنى أن التغير ليس عنصرا طارئا بقدر ما هو أحد مقومات النظام نفسه. (2)

فالتغير المتسارع الذي حدث في أوروبا الشرقية جعل التركيز على دراسة التفاعلات وليس دراسة الوحدات، فهذه التغيرات كانت أداة تسريع في حدوث تغيرات عميقة على مستوى النظام الدولي ككل، خاصة أن معظم دول أوروبا الشرقية أصبحت ضمن الاتحاد الأوروبي وشملتها عملية توسيع الحلف الأطلسي رغم الاختلافات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وما يجدر الإشارة إليه هو أن الجهة التي كانت وراء إنجاز ويستفاليا(**)، هي ذاتها من حاول تجاوز "مفهوم السيادة" بالتنازل عن جزء من صلاحيات الدولة للكيان فوق القومي (الاتحاد الأوروبي). فما هو الفرق بين النظام اللاقطبي والنظام المتعدد؟ وما تأثير ذلك على عملية التنظير في العلاقات الدولية؟

ا. تحولات النظام من حيث العمق

لقد كان النزاع خلال الحرب الباردة نسيجا متحدا في إطار مقاييس متبادلة ومقسمة، من حيث تجانس الفاعلين ومن حيث التقارب في الوسائل "الأسلحة النووية"، وأخيرا من حيث تصارع الإيديولوجيات. وقد لعب هذا الترابط دورا مهما في تحديد الهوية، فبالنسبة للمعسكر الغربي؛ فإن "العدو" هو الشيوعية وكل من له ولاء للاتحاد السوفياتي. فكل ما يمس المصلحة الوطنية الحيوية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، يعتبر تهديدا خطيرا يمس بأمن المجموعة. فالعدو الشيوعي لم يكن على المستوى الجيواستراتيجي، بل أيضا على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي.

يبدو المجتمع الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في إطار البنية الجيواستراتيجية، نسقا يضم في داخله صراعات على مستويات مختلفة. ففي المستوى الأعلى نجد صراعا على "مركز النظام الدولي" أو ما اصطلحت أدبيات العلاقات الدولية على تسميته بالقطب الدولي. وفي المستوى المتوسط من النسق، نجد صراعا بين الأقاليم على احتلال مركز "الإقليم القطب"، أي الإقليم الأكثر أهمية. وفي المستوى الثالث نجد صراعا داخل كل إقليم، أي بين الدول المؤلفة له، على احتلال دور المركز، أو ما يسمى" بالقطب الإقليمي".

وهكذا يمكن تصور بنية العلاقات الدولية على أساس أنها تنطوي على تنافس وتعاون لتحقيق الأهداف التالية:

القطب الدولي: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في العالم.

الإقليم القطب: أي تحقيق صفة الإقليم الأهم في العالم.

القطب الإقليمي: أي تحقيق صفة الدولة الأهم في كل إقليم من أقاليم العالم. (3)

فمن الناحية الفكرية، هناك جدل حول طبيعة التغير الذي عرفه النظام الدولي. حيث يرى كينيث والتز(***) Kenneth Waltz أنه لا يوجد أي تغير على مستوى النظام الدولي. أما برتراند بادي Badie Bertrand في كتابه "**انقلاب العالم**"(4)، فيرى أن النظام الدولي يشهد تغيرا في العمق. وعليه يجب إعادة النظر في دور الدولة التي لم تعد الفاعل المركز في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار توجد ثلاث أطروحات: أطروحة نهاية التاريخ نقيضها تسارع التاريخ، أطروحة صدام الحضارات نقيضها حوار الحضارات وأطروحة القوة والمعنى(**)ونقيضها النظرية الواقعية الجديدة والتي تناقضها نظرية الليبرالية الجديدة.

وفي ظل هذه التحولات الكبرى، لم تعد الدولة القومية السيدة حسب المفهوم الوستفالي، الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بسبب ظهور منافسين آخرين لها يقاسمونها السلطة، بفعل ظاهرة المد العالمي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، بحيث ظهرت على الساحة الدولية كيانات تخترق سلطتها من فوق ومظاهر عبر وطنية أصبحت تتجاوز سلطتها وأضحت بدورها عاجزة على حلها بمفردها. ووصف دانيال بالDaniel Bellهذا الوضع، بأن الدولة القومية "أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشاكل الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشاكل الصغرى. "[5]

" The state was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones. "."

وعليه فأهم الدراسات في العلاقات الدولية في ظل تصاعد القوى الجديدة تتناول:

إشكالية الوحدات: في ظل تراجع الدولة، وتزايد فواعل جديدة على الساحة الدولية، مما يدفعنا إلى اعتبار أن نموذج الدولة القومية "نموذج ويستفاليا" للسياسة الدولية هو شيء من الماضي؟ حيث لم تعد الدول ذات سيادة مستقلة على نحو ما كانت عليه منذ معاهدة ويستفاليا، بوجود قيود حقيقية على الكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تتصرف داخليا أو على قدرتها في استخدام القوة في السياسة الخارجية. وذلك يمثل تحديا لتطوير طرق جديدة للتفكير في طبيعة العلاقات الدولية.[6]

إشكالية الموضوع: ما هو موضوع العلاقات الدولية وهل مصطلح "الدولية" مازال صالحا للاستعمال؟ ومع التعقيد في العلاقات الدولية فإن هناك محاولات جدية ومتجددة لبناء مساقات إبستمولوجية (معرفية) عبر- تخصصية** [7] باستعمال مناهج متعددة الانتماءات النظرية. هذا التعدد والتعقد يؤدي إلى طرح إشكال موضوع الدراسة خاصة مع تعدد الفواعل.

إشكالية المفاهيم: حيث تشكل العلاقات الدولية أحد المجالات العلمية المنتجة لمفاهيم مركبة وهجينة من جهة، كما أنها تتميز بالحركية والتأسيس النظري من جهة ثانية.

II. الاتجاهات النظرية الجديدة لدراسة الوضع الدولي "الجديد"

تعني نظرية النظم: "سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلا سيجري بينها." بمعنى أن تغيرا يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات في عدد آخر من المتغيرات.[8]

وقد عرف كينت ولتزKenneth Waltz النظام الدولي بأنه: "مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معا"[9].

وعليه فإن النظام الدولي يتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

1 – وجود هيكل أو بنيان ينظم قواعد التفاعلات بين الفاعلين الدوليين ويراد به القانون والأعراف الدولية.

2 – الفاعلون الدوليون ويقصد بهم الدول والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية والأشخاص الذين يقومون بأدوار ما فوق القومية.

3 – التفاعلات التي تتم بين الفاعلين الدوليين وتكون في جميع المجالات.

ويمكن إعطاء تعريف آخر للنظام الدولي بأنه: "مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي."[10]ولعل هذا المفهوم يحدد لنا أبرز خصائص نظرية النظم في العلاقات الدولية لخصها الدكتور وليد عبد الحي في:

1. أنها ذات مضمون كوبرنيكي، أي إن النظام ينظر إليه بوصفه مجموعة، وليس من زاوية أية دولة معينة.
2. أنها مبنية على تفاعل متبادل بين عدة متغيرات. الأمر الذي يعني أن مفهوم التوازن فيها له مضمون ديناميكي، أي إن التغير يحدث دون انهيار النظام.
3. أنها تقر بتأثير البيئة في الوحدات.
4. أنها معنية بدراسة بنية الوحدات ذاتها.
5. أنها تسعى لإيجاد قواعد عامة تفسر حركية النظام.[11]

إن منهجية التعامل مع الظواهر الدولية تحدد الإطار العام لدراسة المجتمع الدولي. فهي تميز بين منهجين في الدراسة:

1. منهج التعامل مع الواقع الدولي كأطراف Actor approach انطلاقا من الوحدات القائمة.
2. منهج التعامل مع الواقع الدولي بوصفه عمليات أو علاقات Processes approach، أي انطلاقا من شبكة العلاقات.

هذه المنهجية تحدد لنا معالم التغير الذي يحصل في نظريات العلاقات الدولية وانتقال مسلمة العلاقات الدولية، من المسلمة التجزيئية إلى المسلمة الكلانية.

ويمكن أن نعطي في هذا الصدد مدلولا آخر للنظام الدولي من الناحية الواقعية: فهو يتألف من دول تسعى عمليا إلى تعظيم مصالحها، بزيادة قوتها. وهو تفسير عملي لما أشار إليه الدكتور وليد عبد الحي من أن تعظيم المصالح من قبل أية دولة أو مجموعة من الدول يؤدي إلى صدام مع مصالح الدولة الأخرى أو مجموعة الدول الأخرى، وليس من الضروري أن ينجم عن التناقض نزاعات مسلحة.

يمكن اعتماد المخطط التالي لتسهيل عملية فهم التحولات الدولية التي تؤثر في تطور نظرية العلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي:

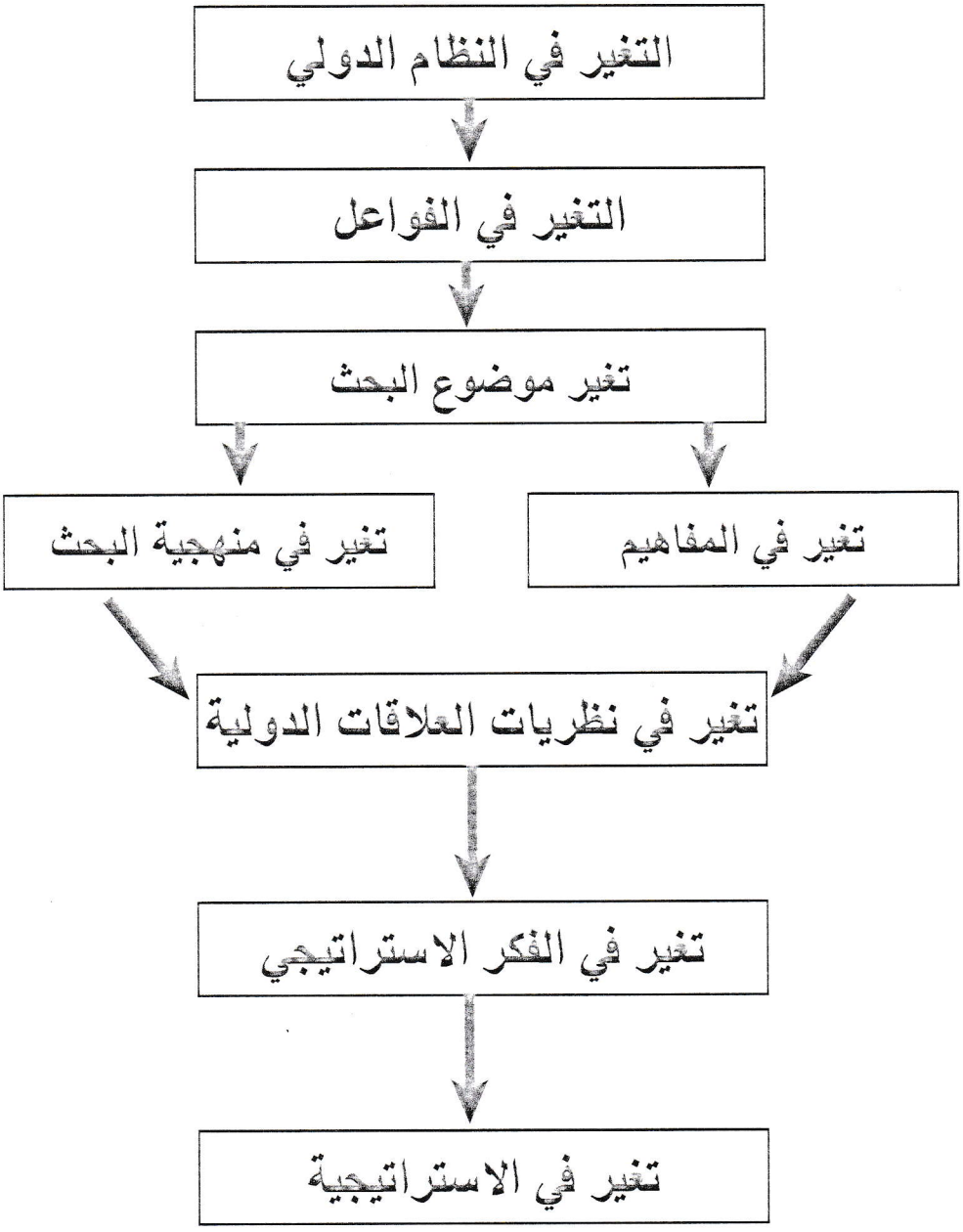
التغير في النظام الدولي
التغير في الفواعل
تغير موضوع البحث
تغير في منهجية البحث
تغير في المفاهيم
تغير في نظريات العلاقات الدولية
تغير في الفكر الاستراتيجي
تغير في الاستراتيجية

ساد جدل واسع في أوساط المفكرين والمحللين السياسيين حول إشكالية ما سمي "بالنظام الدولي الجديد" أو "النظام العالمي الجديد"، الذي روجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب اعتبرت بالفعل "عالمية" بالنظر إلى عدد الدول المشاركة فيها، مع توافق الدول العظمى في حلف واحد ضد دولة من العالم الثالث. وعدم تضارب مصالح الدول العظمى في حرب الخليج الثانية، جعل البعض يذهب إلى القول بأنه: لأول مرة يتشكل نظام دولي جديد دون أن تتصارع القوى العظمى فيما بينها، لتوزيع القوة ومراكز القوة لإعادة توازن القوى بينها.[11]

ورغم ما كتب عن مفهوم "النظام الدولي الجديد" فإنه غير كاف، ولكنه مهم لتحديد معالم الوضع الدولي الجديد.

وعند بداية دراسة هذا الموضوع واجهتنا عدة تساؤلات مهمة مثل:

- هل يصبح النظام الدولي "جديدا "بمجرد سقوط أحد أقطابه أي ينظر إلى الجديد من حيث تغير الوحدات؟
- وما هو الجديد في هذا النظام؟
- هل يصبح كذلك من خلال هيمنة القطب الواحد من الناحية العسكرية؟
- أم من حيث تغير نمط التفاعل أي التحول من المنافسة العسكرية إلى المنافسة الاقتصادية وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية؟
- أم يجب النظر إليه من خلال ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى بوصفه مؤشرا للتحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب؟

إن أهم الملاحظات التي نبديها قبل أن نستعرض أهم الاتجاهات المعاصرة التي درست موضوع النظام الدولي الجديد هي:

أولا: الطابع العالمي لمعالجة المشاكل الدولية والميول إلى الطابع السلمي أكثر من العسكري الحربي، كانتشار الموجة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومؤتمرات السلام.

ثانيا: أننا نمر بمرحلة انتقالية تتميز بالاضطراب وعدم اليقينية. وهذا جعل مفهوم النظام الدولي الجديد يختلف من دولة إلى أخرى.

ثالثا: أن النظام الدولي الجديد ولد على حساب العالم الثالث، وبروز فكرة الاقتصاد الدولي، والنظام الإعلامي الدولي.

رابعا: بسبب السلوك الأمريكي الانفرادي، فإنه يمكن أن يشكل بداية لسلوكيات انفرادية مماثلة من طرف باقي الدول الكبرى.

وقد انقسم المفكرون إلى عدة اتجاهات يمكن أن نصنفها في خمسة اتجاهات هي:

الاتجاه المعارض لفكرة النظام الدولي الجديد ومعظمهم من العالم الثالث.

الاتجاه الثنائي: الذي يذهب إلى القول أن النظام الدولي لم يتغير من حيث البنية، ولكنه تغير من حيث أقطاب الصراع من صراع غرب – شرق إلى صراع شمال – جنوب يتميز باللاتكافؤ بين الطرفين عكس الأول. وفي كل المراكز والمنتديات التي تهتم بقضايا الأمن، هناك الحديث عن خطر الجنوب كبديل لخطر لم يأت من الشرق، كما لو كان الأمر مجرد إعادة توجيه جغرافي للخطر، يسمح بالإبقاء على إطار التحليل ومرجع استراتيجي تقريبا متطابق مع الخطر السابق.[12]

الاتجاه العالمي: حيث اتجه البعض إلى القول بأن الجديد في النظام الدولي هو أنه لم يعد دوليا إنما عالميا نظرا للاعتماد المتبادل، والقيم العالمية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمشاكل العالمية المشتركة كالبيئة والتهديدات الأمنية الجديدة القديمة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، المتاجرة بالبشر).

الاتجاه الأحادي: الذي يذهب إلى سيطرة القطب الواحد وهو الولايات المتحدة في غياب الخصم العسكري الاتحاد السوفياتي السابق، التي تسيطر بقوتها العسكرية وانتشار قيمها الثقافية من خلال التكنولوجية ووسائل الإعلام، إلا أنها لم تستطع إقناع العالم كله بقيمها. ويسلم بعض الباحثين بأن تركز القوة يخدم السلام، غير أنهم يشككون في إمكانية استمرار التفوق الأمريكي وينتقد الواقعيون الجدد هذا الاتجاه، إذ يرون أن القطبية الأحادية هي أقل البنى استقرارا على اعتبار أن أي تركز كبير للقوة يهدد الدول الأخرى ويدفعها إلى القيام بأفعال لاستعادة التوازن.[13]

الاتجاه التعددي: حيث يشكك أصحابه أصلا فيما إذا كان النظام أحادي القطب، ويرى هؤلاء أن الولايات المتحدة ليست الوحيدة المسيطرة على دواليب النظام الدولي وعلى حد تعبير صمويل هانتنغتون بأن النظام أحادي في قطبيته المتعددة.[14]

الاتجاه اللاقطبي: هذا الاتجاه يتزعمه ريتشارد هاس الذي يفرق بين النظام التعددي والنظام اللاقطبي حيث يرى أن النظام التعددي يضم مجموعة من الأقطاب مع تمركز القوة بينها. فلا تتأهل الدول لوضع القوة القطبية إلا إذا أحرزت نقاطا جيدة على كل مكونات القوة حسب مقاييس كينيث ولتز، أي عدد السكان والحجم

الجغرافي والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والقوة العسكرية والكفاءة. بينما يتميز النظام اللاقطبي بعدد كبير من المراكز التي تتقاسم القوة، أي أنه لا أحد يحقق شروط القطب.

ويمكن إبراز أهم المؤشرات على احتمال قيام نظام عالمي جديد لا قطبي فيما يلي:

- انتشار الديمقراطية الليبرالية لكونها الإيديولوجية العالمية المسيطرة بعد انهيار الشمولية الشيوعية بوصفها إيديولوجية منافسة.
- انتشار مبادئ حقوق الإنسان وتفكك الدول.
- محاولة حل المشاكل العالقة بطريقة جماعية عن طريق المؤتمرات العالمية.
- عولمة الاقتصاد، الذي يطرح الكثير من المشاكل أمام الدولة القطرية.
- التكنولوجية والإعلام العالمي (تعقد شبكة الاتصالات، الأنترنت)
- انتشار الثقافة الاستهلاكية.

III. نظرية دورة القوة والتوازن الدولي الجديد:

برز اتجاه نظري آخر يركز على دورة القوة وتفاعلاتها مع هيكل النظام الدولي لكي يتغلب على الصعوبات المنهجية التي عجز منظور الدور في السياسة الخارجية عن تجاوزها. بينما ظل علماء العلاقات الدولية يركزون على أبنية النظم وديناميكياتها ودوافع شن الحرب، فإن نظرية دورة القوة Power Cycle Theory[15][4] تعد تطويرا لذلك التقليد الذي درس الأنماط المنتظمة في تاريخ العلاقات الدولية.

يؤكد دوران Doran صاحب نظرية دورة القوة على مفهوم القوة النسبية والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة المجتمعة، وهو المفهوم الذي يشكل جوهر فكرة بنية النظم في العلاقات الدولية. حيث أن نظرية دورة القوة تهتم أساسا بالهيكل المتغير للنسق، عكس النظرية البنيوية في العلاقات الدولية من حيث محاولة إدراك تصورات رجال السياسة واهتماماتها اتجاه الأبنية المتغيرة، ومن ثم تذهب إلى أن التوقعات المستقبلية للسياسة الخارجية في ارتباطها بالقوة النسبية، تقدم آلية سببية مهمة تربط النسق بالقرار مع ظهور تحول في موجات التاريخ بصورة مفاجئة وغير متوقعة.[5][16]

وعليه تركز نظرية دورة القوة على الجانب السلوكي للقرار على قدم المساواة مع الاهتمام بالبنية. كما طورت مفهوم الدور في السياسة الخارجية بوصفه معبرا عن السياسة الخارجية بوصفها سلوكا. وفك الارتباط بين هذا المفهوم والمعاني التي اكتسبها بفعل بعض الإطارات النظرية المؤسساتية والواقعية.

ترفض النظرية التصور القائل بأن القيادة تقوم على التحكم من أعلى من قبل الدولة الأكثر قوة الذي ارتبط بالهيمنة التي سادت إبان الحرب الباردة. وعوضا عن ذلك، تتسم مفاهيم القوة والدور بالتعددية والتشاركية أو تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينها. وبدلا من أن تمارس هذه الدولة العظمى السيطرة على النسق، تؤدي دور القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية، وهذا يستلزم التفاوض بين هذه القوى على طبيعة القواعد والنظم لا أن تفرض من قبل هذه القوة.[17]

تقوم النظرية على أن قضايا استقرار النسق الدولي أو الحرب أو السلام لا تدل على نمط معين للنسق الدولي، ولكن المهم هو التحول من نسق لآخر. وفي نظر دوران لا يمكن فصل سلوك دولة ما عن النسق الدولي، معنى ذلك إنه نتاج التفاعل بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالعدد والقوة النسبية والدور وتوازن القوة. وهذا تطوير لنظام توازن القوى حيث إنه ولو كانت القوة العظمى أو الدولة الأكثر قوة تعاني من تراجع أو أفول، تستمر في مشاركتها في مسؤوليات حفظ النظام وتيسير مهمة تعديل دور هذه القوة أثناء تحول النسق.

ويمكن تلخيص التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية فيما يلي:

مستوى هيكل النظام الدولي: أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى اعتلاء الولايات المتحدة قمة الهرم بوصفها القوة العظمى السياسية والعسكرية، ولكنها ليست القطب الوحيد اقتصاديا، وبالتالي تشير كل الدلائل إلى تحوله في الوقت اللاحق إلى التعددية القطبية، على شرط أن تكتسب الأقطاب المشاركة القوة العسكرية الكافية لتحقيق شروط القطب. ومع تصاعد موجة التكتلات الاقتصادية وتعدد المنظمات الدولية وقوة المراكز المالية نحن نميل إلى نظام لاقطبي.

مستوى قيم النظام الدولي: هناك سعي لتدويل القيم الأمريكية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق لتصبح قيما عالمية، ومن جهة ثانية نشهد تصاعد موجة الإقليمية، وفي ذلك تناقض داخل النظام، وعليه سنشهد تصادمات ثقافية وحضارية. مع تصاعد موجة حقوق الإنسان والديمقراطية، تشهد كل

مناطق العالم تقريبا انفجارا ثقافيا أدى إلى تحويل الولاءات إلى هويات تحت قومية Subnational.

السلوك داخل النظام الدولي: ظهرت أنماط تعاونية وتحقيق الانسجام بين القوى الكبرى أو ما يسمى بالمشاركة الدولية لحل بعض المشاكل العالقة. ومن جهة ثانية هناك اتجاه لاحتواء سلوك الدول المعادية وتقييده، والضغط على الدولة غير المنضبطة في النظام لتطويعها من أجل التجاوب مع إرادة الولايات المتحدة والسعي لتحقيق الإجماع الدولي بين الأقطاب. وستبقى المصلحة الوطنية أهم مؤشر على التحالف والتكتل، حيث سوف تسعى الدول إلى تكوين كتل اقتصادية ذات مواجهات تنافسية وليست صراعية، وهي علاقة تنافسية تعاونية.

الفاعلون في النظام متعدد الأقطاب: أخذا بعين الاعتبار مؤشرات التغير في القوة وفي توزيعها، هناك أقطاب مرشحة عالميا للعب أدوار رئيسة في النظام الدولي الجديد: الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، الهند.

IV. التصنيفات المتاحة للنظام الدولي والاتجاه نحو النظام اللا قطبي

منذ الحرب العالمية الثانية آلت القيادة والسيطرة إلى الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب على المنظومة الرأسمالية، باعتبارها أقوى دولة رأسمالية عسكريا واقتصاديا وماليا مقابل الاتحاد السوفياتي كأقوى دولة شيوعية. وبعد انهيار هذا الأخير مر العالم بمرحلة انتقالية نادرة لم يشهدها من قبل، عرفت تحولا سياسيا هيكليا في بنية النظام دون الدخول في حرب شاملة محددة.

ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي سقطت فيه إمبراطوريات قامت على القوة العسكرية، بدأت في الصعود إمبراطوريات على أساس القوة الاقتصادية، اليابان كونها قوة تكنولوجية ومالية والاتحاد الأوروبي بوصفه أهم التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتراجع الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي، رغم تمتعها بالريادة في مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية أي عدم الانسجام في المكانة (عدم توازن مكانة الولايات المتحدة في المجالات المختلفة للقوة). ويبدو العكس بالنسبة للدول الأخرى مثل اليابان وألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي، إذ تتمتع بمكانة عالية في مؤشرات القوة الاقتصادية، رغم كونها أقزاما في المجال العسكري.

ويمكن ترتيب قوة الدول **منذ** 1990م **إلى** 1996، من حيث التراجع والتقدم والثبات(*) كما يلي:

- دول تراجعت: الاتحاد السوفياتي – الولايات المتحدة الأمريكية.
- دول تقدمت: اليابان – ألمانيا – الصين – النمور الآسيوية.
- دول ثابتة: فرنسا – بريطانيا.

وبعد **ست سنوات من سنوات التسعينيات إلى غاية** 1999 تغير الترتيب إلى:

- دول تراجعت: اليابان – روسيا – النمور الآسيوية.
- دول تقدمت: الولايات المتحدة – أوروبا الموحدة.
- دول ثابتة: ألمانيا – الصين – فرنسا – بريطانيا.

ومع بداية سنوات2000، بدا الصعود واضحا لقوى قد تغير من هرمية النظام الدولي، وهي الصين، الهند، والبرازيل.

- دول تراجعت: اليابان–بريطانيا–الولايات المتحدة.
- دول تقدمت: الصين – الهند–روسيا.
- دول ثابتة: الاتحاد الأوروبي ككتلة –ألمانيا–فرنسا.

ورغم تأخر الولايات المتحدة في المجال التكنولوجي والاقتصادي، فإنها بقيت الدولة الوحيدة التي تستطيع قيادة العالم، وهي مؤهلة لقيادته في القرن المقبل، إذ تمتلك قوة عسكرية هائلة وقوة سياسية مهيمنة إلى جانب صلابة القاعدة الاقتصادية. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككتلة فإنه أكثر ثباتا رغم الهزة الاقتصادية التي أصابت منطقة اليورو، يبقى الاقتصاد الأوروبي متزنا بفضل الخطة الاقتصادية التي وضعها البنك المركزي الأوروبي.

إن تاريخ العلاقات الدولية يعلمنا، بأن جل الإمبراطوريات التي لها مصالح واسعة النطاق تشهد الامتداد الزائد (Stretch Over) أي الفارق بين الامتداد المصلحي والقدرة على حماية المصالح، وهذا ما طرأ على الولايات المتحدة التي تشهد فجوة بين هذا الامتداد وبين القدرة على الحماية مما شكل لها عبئا يمثل المقدمة الأولى لدورة الانحسار الإمبراطوري، أو ما يسميه بول كيندي "الترهل الإمبراطوري"[18]،

بمعنى أن صناع القرار في واشنطن يجب أن يواجهوا حقيقة غريبة ومستمرة مفادها أن إجمالي المصالح العالمية الأمريكية والالتزامات يعد اليوم أكبر بكثير من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعا في وقت واحد.

ويرى ريتشارد هاس بأن القوى الستة (الولايات المتحدة-روسيا-الصين-الاتحاد الأوروبي-اليابان-الهند) تمتلك أكثر بقليل من نصف سكان العالم، ويتوفرون على 75 % من الإنتاج العالمي و80 % من إجمال الإنفاق العالمي على الدفاع.[19] وإذا ما أضفنا إلى هذه القوى، قوى إقليمية أخرى كالبرازيل، الأرجنتين، الشيلي، فنزويلا، المكسيك في أمريكا اللاتينية، جنوب إفريقيا، ونيجيريا في إفريقيا، إيران، العربية السعودية و"الكيان الصهيوني" في الشرق الأوسط، وباكستان وكوريا الجنوبية، أستراليا، إندونيسيا-ماليزيا في آسيا. كما يضيف هاس أن المنظمات الدولية التي تتمركز بيدها القوة (كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، الأمم المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة...) سيؤدي إلى توزع القوة على عدة مناطق في العالم وبيد قوى كثيرة سواء متوسطة أو كبرى.

ويمكن إعطاء بعض الملاحظات على كل فاعل من الفواعل الرئيسية:

- الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة دون سيطرة فاقدة للمعنى.[*]
- الاتحاد الأوروبي معنى دون قوة؛
- اليابان قوة دون مكانة؛
- الصين قوة دون نموذج؛
- روسيا قوة عسكرية دون قوة اقتصادية؛
- الهند نمو مفقر[*].

ومع تغير المسلمة القومية إلى المسلمة الدينية، أشار برتراند بادي في كتابه "**انقلاب العالم**"[20] إلى عودة المقدس إلى مسرح العلاقات الدولية، كما ذهب الكاتب الفرنسي أندري فروسارد André Frossard إلى إن "القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا دينيا بامتياز."[21] والعودة القوية للظاهرة الدينية لا يمكن النظر إليها كبعد ظرفي شاذ قابل للتراجع في كل لحظة، بل هذه الصحوة الدينية نابعة من صميم الواقع التاريخي الإنساني، ذلك أن الدين ظاهرة ملازمة للوجود الإنساني ووجوده حاسم في الثقافات والحضارات والانعطافات التاريخية الكبرى.

وحسب ألفين وهايدي توفلر، فإن التأثير المتزايد للأديان العالمية من الإسلام وحتى الأرثوذكسية الروسية، مرورا بطوائف العصر الجديدة المتكاثرة بسرعة ليست بحاجة إلى توثيق، فالكل سيكون لاعبا أساسيا في النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين.[22]

وعليه يمكن القول أن قراءة الدكتور وليد عبد الحي[*] لخريطة انتشار السلاح النووي حسب خريطة المذاهب الدينية الكبرى هي قراءة تحليلية دقيقة، إذ نلاحظ أن كل مذهب ديني تحصن بالقوة النووية وهي كالتالي:

- البروتستانتية: القوة النووية الأمريكية والبريطانية.
- الكاثوليكية: القوة النووية الفرنسية.
- الأرثوذكسية: القوة النووية الروسية.
- الكونفوشيوسية: القوة النووية الصينية
- الهندوسية: القوة النووية الهندية.
- البوذية: القوة النووية الكورية الشمالية
- الإسلام السنة: القوة النووية الباكستانية.
- اليهودية: القوة النووية الإسرائيلية.
- الإسلام الشيعة: القوة النووية الإيرانية المستقبلية.

خلاصة

وبالنظر إلى كل هذه الاتجاهات التي درست تطور النظام الدولي، فإن ما يلاحظ هو أن الدول بعد الحرب الباردة تحاول -كوحدات تحليل- التصرف ككتل وليس بشكل فردي، وعلى هذا المستوى من التحليل نشير إلى نموذج وضع في الستينيات من القرن الماضي قدم في إطار نظرية النظم يعزز ما يتجه إليه ريتشارد هاس، وهو نموذج للنظام الدولي من بين النماذج الست التي قدمها روجي ماسترز Masters Roger أسماه نظام تعدد الكتل "model bloc Multi" أو نظام ميزان الكتل،[23] وهو ينطلق من إمكانية نشوء تجمعات إقليمية مندمجة نسبيا تتصرف كطرف موحد في السياسة الدولية، حيث هناك خمسة محاور أو أكثر، ويمكن أن يقوم على عدد أقل من خمس كتل، بالرغم من صعوبة الحفاظ على المرونة، والتكيف في هذه الحال. ويرى ماسترز أن عامل درجة الاندماج في كل كتلة مهم جدا في تحديد سلوكية الكتل اتجاه بعضها البعض.

بقدر ما تكون هناك مركزية في البنية التنظيمية، بقدر ما تكون للكتل المرونة والسرعة للتحرك اتجاه الآخرين. وبقدر ما تكون الكتلة منكشفة وغير منتظمة داخليا بقدر ما تزداد الفرص أمام الكتل الأخرى للتدخل في شؤونها، وبقدر ما تزداد إمكانية انعدام الاستقرار والنزاعات. لذلك يرى ماسترز أن وجود درجة مهمة من الاندماج في كل الكتل ضروري لاستمرار نظام تعدد الكتل.[24]

ومع أن حدة الصراع قد تكون أقل في التعددية القطبية منها في الثنائية، إلا أن تكرار حالات الصراع قد يكون أكثر، نتيجة الاختلاف الكبير في المصالح والأطراف. كما أن نظام اللاقطبي يعقد القدرة على انتهاج سياسة معينة ويزيد من صعوبة تحقيق نتائج ثابتة. كما أنه اتجاه قد يعطل عملية حل بعض الصراعات نظرا لتشابك المصالح والأهداف وسيؤدي إلى تحالفات رئيسية وغير رئيسية بدوافع متداخلة مختلفة Mixed motives.

الهوامش

(*) اللا قطبي Nonpolarity: مصطلح جديد لريتشارد هاس يسعى من خلاله إلى التعبير عن شكل النظام الدولي الجديد في ظل تعدد الفواعل التي تمتلك وتمارس أشكالا عدة للقوة، ولكنها تفتقر لميزات القطب حسب ما حدده مودلسكي. أنظر:

- Hass (Richard N.), "The Age of Nonpolarity: what will follow U.S. Dominance", **Foreign Affairs**, Vol 87, N°3, May /June 2008, PP 44-56.

(1) Ibid., P 44

(**) معاهدة وستفاليا عام 1648 أنشئت بموجبها الدولة القومية.

(***) ولتز (كينيث. ن.)، **الإنسان، والدولة والحرب: تحليل نظري**، (تر: عمر سليم التل)، ط1، مراجعة سعيد الغانمي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013.

(4) بادي (برتراند) / سموتس (ماري كلود)، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، (تر: سوزان خليل)، ط1، القاهرة: دار العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي، قسم الترجمة والنشر، 1998.

(**) انظر كتاب العايدي (زكي)، **القوة والمعنى في النظام العالمي الجديد**، تر: سوزان خليل، دار سيناء للطباعة والنشر 2005.

(5) عبد الحي (وليد)، **تأثير العولمة على الدولة القومية** في محمد الأرناؤوط (محرر): "العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة"، الأردن: منشورات جامعة آل البيت، المفرق، 2000، ص98.

- عبد الحي (وليد)، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

- تيلور (بيتر) / فلنت (كولن)، "الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات" ج1، (تر: عبد السلام رضوان واسحق عبيد)، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 282، الكويت، يونيو 2002.

– ديسوا(جيرار)، **دراسة في العلاقات الدولية**، (تر: قاسم المقداد)، الجزء 2، (النظريات البيندولتية)، دمشق: دار نينوى، 2015

(6)سوتش (بيتر) / جوانيتا (إلياس)، **أسس العلاقات الدولية**، (تر: منير محمود بدوي السيد)، الرياض: النشر العلمي والمطابع، 1434ه–2013م، ص 188.

– ديسوا (جيرار)، **دراسة في العلاقات الدولية**، (تر: قاسم المقداد)، الجزء 1 (النظريات الجيوسياسية)، دمشق: دار نينوى، 2014.

– ديسوا(جيرار)، **دراسة في العلاقات الدولية**، (تر: قاسم المقداد)، الجزء 2 (نظريات العالمية)، دمشق: دار نينوى، 2015.

(**) Constructions épistémologiques transdisciplinaires.

(7)براون (كريس)، **فهم العلاقات الدولية**، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 2.

في نفس السياق أنظر:

- Burchill (Scott) and others, **Theories of International Relations**, Fourth edition, London: Palgrave Macmillan, 2009.

-Booth (Ken) and Smith (Steve), **International Relations Theory Today**. Second Edition, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1997.

- Brown (Chris), **International Relations Theory: New Normative Approaches**. New York: Columbia University Press, 1992.

-Griffith (Martin), **International Relations Theory for the Twenty-First Century** .New York :Routledge Editions2007 ,

(8)Waltz (Kenneth), "Theory of International Politics", Reading Mass Publisher, Addison- Wesley, 1979.

– عبد الحي (وليد)، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: مؤسسة الشروق والإعلام والنشر، 1994، ص 45.

(9) العليكم (حسن حمدان)، «العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد». **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة الرابعة، العدد 413، صيف / خريف 1993، ص 6.

(10) عبد الحي (وليد)، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص 45.

(11) المرجع نفسه، ص ص 45 –46.

(12) ودودة بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية (دراسة مسحية)"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 23، العدد 3 –4، يناير/ أفريل/ يونيو 1995، ص 26.

(13) رباحي (أمينة)، "التعاون والتنافس في العلاقات الأورو–أمريكية بعد الحرب الباردة"، **أطروحة دكتوراه** (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة 2009، ص 51.

(14) وولفورث (وليم)، "استقرار عالم القطب الواحد"، (تر: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط1، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد36، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص ص: 7 – 8.

- Palan (Ronen), "Transnational theories of order and change: heterodoxy in International Relations scholarship", **Review of International Studies**, British International Studies association 2007, PP 47-69.

(15) Doran (C.F.), "Confronting the Principles of the Power Cycle", in M.I. Midlarski, ed. Handbook of War Studies II: University of Michigan Press, Ann Arbor 2000.PP. 332 – 368; Lahneman (William H), "Changing Power Cycles and Foreign Policy Role- Power Realignments: Asia, Europe, and North America", **International Political Science Review**, vol.24, n°1, January 2003, PP 100 - 101.

(16) Doran, Op.cit , P332.

(17) ثابت أحمد، "مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة الرابعة والأربعون، العدد 171، يناير 2008، ص ص 21–8.

(*)رتب الدكتور وليد عبد الحي هذه الدول إلى غاية نهاية التسعينيات أما البقية فقد قمنا بترتيبها حسب المؤشرات الاقتصادية.

(18) انظر: كيندي بول، **القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000**، (تر: عبد الوهاب علوب)، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص ص 691– 692.

(19)Richard N. Hass, "The Age of Nonpolarity: what will follow U.S. Dominance", op.cit, P 45

(*)في هذا الإطار انظر كتاب هانتنغتون لتحديد هوية الولايات المتحدة الأمريكية في كتابه الشهير

Who Are We? The Challenges to America's National Identity

(*) النمو المفقر مصطلح للعالم الهندي " بغواتي" وهي من أشهر النظريات في الاقتصاد

(20)برتراند بادي، **انقلاب العالم**، المرجع السابق.

(21)André Frossard, "Le XXI^{ème} siècle sera-t-il religieux ?", **Le Nouvel Observateur**, N°2, Coll., dossiers, 1990, PP54 - 55.

(22)ألفين وهايدي توفلر، "النظام العالمي في القرن 21"، (تر: عصام الشيخ)، **الثقافة العالمية**، السنة 12، العدد 70، ماي 1995، ص21.

(*) جاء تحليل وليد عبد لحي لخريطة القوى النووية على صفحته على الفايسبوك.

(23)Roger Masters, " World Politics as a Primitive Political System ", in **World Politics**, Vol.16, July 1964, PP595 - 619.

(24) ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص54.